بلاغ صحفي

على إثر التراجعات الخطيرة والمفضوحة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بخصوص التزاماتها السابقة تجاه المبادرة التصالحية التي طرحتها التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية حاملي الماستر، والتي دعمتها جميع النقابات رفعا للاحتقان، وإنقاذا للموسم الدراسي من الضياع، وبتمادي هذه الأخيرة في الانتقام من الأساتذة حاملي الشهادات الجامعية "الإجازة و الماستر" بعرضهم على المجالس التأديبية بسبب المشاركة في الإضراب وتوقيف رواتب أكثر من 700 أستاذة وأستاذ؛ نعلن لرجال التعليم بالمغرب وعبرهم للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

- التزام التنسيقية بتنفيذ المبادرة التصالحية مراعاة لمصلحة المتعلمات والمتعلمين.
- إدانتنا القوية للسلوكات الانتقامية لوزارة التربية الوطنية في حق الأساتذة المضربين من حاملي الشهادات الجامعية، والتي لن تساهم سوى في توسيع الشرخ بين الوزارة وموظفيها.
- تحميلنا المسؤولية لجميع النقابات والأحزاب السياسية و الجمعيات الحقوقية، لما تقوم به الوزارة من تجاوزات غير قانونية وخطيرة، وغير مسبوقة في تاريخ المغرب في حق المضربين من نساء ورجال التعليم.
- عزم المكتب الوطني على تأطير جموعات جهوية ابتدءا من الأسبوع الأول من شهر ماي، تلبية لرغبة مناضلات ومناضلي التنسيقية الداعية لوضع حد لضبط النفس الذي انخرطت فيه التنسيقية، وتعبئة للمعارك النضالية التي تعتزم التنسيقية الانخراط فيها في القادم من الأيام.

التنسيقية الوطنية لحاملي الماستر لموظفي وزارة التربية الوطنية